سيناريو محتمل

النصف زائد واحد اخر الحواجز السياسية امام الاتفاقية والكتل الكبيرة تبحث عن اجماع

بغداد/ المدى

بعد ان اجتازت الاتفاقية الامنية الكثير من الحواجز السياسية خلال مسيرة توقيعها بما في ذلك المفاوضات الفنية والسياسية التي استغرقت اكثر من تسعة اشهر ومن ثم التصويت عليها داخل مجلس الوزراء فضلا عن تجاوزها بصعوبة للقراءتين الاولى والثانية داخل البرلمان، فانه لم يبق امام اقرار الاتفاقية سوى التصويت عليها بالموافقة من قبل الاغلبية البسيطة بواقع نصف الحضور زائد واحد كحد ادنى او بخلافه ترفض الاتفاقية وترد.

المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ استبق جلسة التصويت اليوم ببث شحنة من التفاؤل الحكومي بشان تمرير الاتفاقية في البرلمان، معربا عن ثقته بان "البرلمان سيصدر اتفاقا امنيا يمهد الطريق لمغادرة القوات الامريكية للعراق بحلول نهاية عام ٢٠١١ "لكن الدباغ يوضح بان الحكومة راغبة في ان تكون الموافقة على الاتفاقية "باجماع كبير" لان المطلوب والحديث للدباغ "ليس أن تصدر موافقة بالاغلبية البسيطة (١٣٨ صوتا من أصل ٢٧٥ عضوا) حيث مرجح بالفعل أن يوافق ١٣٦ عضوا من الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني والاتحاد الاسلامي الكردستاني إضافة الى نواب سيصوتون خلافاً لما تراه كتلهم وهو تطور ملحوظ في المواقف النيابية الامر الذي يجعل نسبة التصويت ترتفع عن النصف زائد واحد.

ويرى الدباغ ان ذلك سببا واضحا في بذل الجهود لاقناع جبهة التوافق العراقية كي توافق على مشروع الاتفاقية وليتحقق "الاجماع المطلوب سياسيا"

ويضيف بان كتل الطيف السني " ستوافق على الاتفاقية ولكن يتعين اقناعهم بأنهم سيجدون الاحترام بمجرد مغادرة الامريكيين".

هذا هو ما كان سببا واضحا في الحراك المكثف الذي جرى طوال اليومين الماضيين والذي توج باجتماع ثنائي للرئيس جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي واللذين اتفقا "على ضرورة تكثيف الاتصالات من اجل تمرير اتفاقية سحب القوات الأمريكية المطروحة للتصويت في البرلمان"، واعتبراها ضمانة اكيدة لتحقيق السيادة الوطنية وحماية الأموال العراقية.

وطبقا للمادة (٥٩) الفقرة (الثانية) من النظام الداخلي للبرلمان فان القرارات تتخذ في جلسات مجلس النواب بالاغلبية البسيطة (نصف الحضور زائد واحد)، بعد ان يتحقق النصاب القانوني لانعقاد الجلسة البالغ (١٣٨) نائبا.

وفي استعراض بسيط لمواقف الكتل البرلمانية واعداد نوابها داخل البرلمان نجد ان مواقف الكتل متباينة تجاه الاتفاقية حيث اعلن البعض قبولها فيما رفضها البعض الاخر في حين لاتزال عدد من الكتل مترجحة في مواقفها من الاتفاقية.والكتل الموافقة على الاتفاقية صراحة والتي قررت التصويت لصالحها بالاجماع داخل البرلمان هي كل من كتلة الاغلبية النيابية (كتلة الائتلاف العراقي الموحد) والتي تشغل ٨٦ مقعدا من اصل ٢٨٥ مقعدا، والكتلة الثانية من حيث عدد المقاعد في البرلمان (كتلة التحالف الكردستاني) ولها ٥٣ مقعدا.

وجاء الكشف عن قرار الائتلاف بالموافقة خلال مؤتمر صحفي عقد الاحد في بغداد حيث قال رئيس الوزراء نوري المالكي ان كتلة الائتلاف قررت التصويت بالاجماع لصالح الاتفاقية داعيا بقية الكتل الى الموافقة عليها.

اما قرار التحالف الكردستاني فجاء في وقت مبكر على لسان رئيس اقليم كردستان العراق مسعود بارزاني وعدد من اعضاء الكتلة حيث اعلنوا ان التحالف سيصوت لصالح الاتفاقية الامنية قبل ان يؤكد الرئيس طالباني لدى اجتماعه برئيس الوزراء نوري المالكي على اهمية تمرير الاتفاقية في اشارة واضحة لموقف الكتلة الكردستانية.

وفي المقابل فان هناك بعض الكتل اعلنت صراحة رفضها للاتفاقية واكدت انها ستصوت برفضها داخل البرلمان وهي كل من (كتلة التيار الصدري) والتي تشغل ٢٨ مقعدا بينهم مقعد النائب الراحل صالح العكيلي و(كتلة رساليون) والتي تمتلك مقعدين فقط والى حد ما (كتلة الفضيلة) والتي تشغل ١٥ مقعدا.اما التيار الصدري فان رفضه للاتفاقية كان رفضا قاطعا وهو يرفض من حيث المبدأ اي اتفاق مع القوات الامريكية في العراق انسياقا لموقف زعيم التيار السيد مقتدى الصدر وكذلك الحال لكتلة رساليون المقربة من التيار الصدري ومرجح ان تلجا الكتلة الصدرية الى محاولات عدة لعرقلة التصويت وتعطيله كما متوقع ان سيناريو جلسة اليوم الذي قد يشهد ايضا انسحابات لكتل واجتماعات ثنائية لقادتها الذين سيحضرون الجلسة في محاولة لبث زخم لكتلهم.غير ان كتلة الفضيلة لا تزال تقف في منطقة رمادية كما وصفت ويبدو انها تتجه نحو منطقة خضراء مؤيدة للاتفاقية بخاصة بعد لقاء الامين العام لحزب الفضيلة هاشم الهاشمي وعدد من أعضاء المكتب السياسي للحزب من الاعضاء في مجلس النواب مع رئيس الوزراء نوري المالكي ليتباحثا معه مساء الاثنين في وجهات النظر حول اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق وضرورة اتخاذ موقف وطني موحد باتجاه التصويت عليها في جلسة مجلس النواب التي ستعقد يوم الاربعاء المقبل.ويقابل توجه عدد من نواب الفضيلة الموافق على الاتفاقية اعتمادا على الضمانات التي قدمتها الحكومة لمعالجة مخاوف كتلة الفضيلة مما تضمنته بعض بنود الاتفاقية ، موقف اخر رافض لها ما دفع الكتلة لعقد اجتماع اعقب لقاءها مع المالكي للخروج بموقف موحد كما يقتضي النظام الداخلي للحزب على حد تعبير النائب حسن الشمري رئيس كتلة الفضيلة في البرلمان.ومثل الفضيلة لا تزال كتلة جبهة التوافق العراقية ولها ٤٣ مقعدا وايضا الكتلة العربية للحوار الوطني (١١ مقعدا) وهما اضافة الى بعض المستقلين يمثلون الطيف السني في البرلمان، لا تزال تلك الكتل تطالب بضمانات تمكنها من المصادقة على الاتفاقية. وهو ما اعلنه صراحة رئيس البرلمان محمود المشهداني بصفته عضوا في الكتلة "ان الاتفاقية تمثل حلا وسطا بين بقاء الاحتلال وانتهائه وانها ستوافق على الاتفاقية في حال حصولها على تطمينات من قبل الحكومة في مسالة المشاركة في صناعة القرار السياسي ومسالة الافراج عن المعتقلين الابرياء".

دعوة التوافق قوبلت بايجابية من قبل كتلة الإئتلاف والتي اعلنت انها ستشكل لجاناً خاصة لبحث طلبات الكتل النيابية لاقناعها بالتصويت على الاتفاقية ما يشي بان التوافق او قسماً كبيراً منها سيحدث مفاجئة اثناء جلسة التصويت بمصادقته على الاتفاقية وهو احد مشاهد السيناريو المحتمل.

اما كتلة القائمة العراقية الوطنية (١٩ مقعدا) فبرغم انها اعلنت رسميا تحفظها على الاتفاقية غير ان عددا من نوابها صرحوا بموافقتهم ونيتهم التصويت لصالح الاتفاقية ومنهم النائب اياد جمال الدين والنائب عزت الشابندر اللذان سيعلنان تأييدهما للاتفاقية على خلاف الموقف السابق للكتلة الامر الذي سيمهد لجناح كبير في الكتلة نفسها قلب الطاولة اثناء الجلسة ليؤكدوا تاييدهم للاتفاقية، وهذا الجناح يتزعمه د.حاجم الحسني ويضم النواب: هاني ادريس وخلف الحصونة وسالم الجبوري وحامد رجا فرحان وحاتم البجاي وزينب صادق جعفر والذين كانوا قد التقوا الرئيس جلال طالباني واكدوا عشية التصويت استعدادهم لتمرير الاتفاقية "بوصفها افضل البدائل المطروحة امام العراق" وفقا لماذكره بيان رئاسي. وخلاف ذلك هناك كتلة (الاتحاد الاسلامي الكردستاني) لها خمسة مقاعد وكتلة (المصالحة والتحرير) ولها ثلاثة مقاعد و كتلة (الامة العراقية) ولها مقعد واحد وهي للنائب مثال الالوسي وكتلة (الجبهة التركمانية العراقية) ولها مقعد واحد وكتلة (الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم) ولها مقعد واحد وكتلة (قائمة الرافدين) ولها مقعد واحد وكتلة (المستقلون) ولها ستة مقاعد.

وجميع هذه الكتل هي من الكتل الصغيرة في البرلمان وتتراوح مواقفها بين الموافق مثل كتلة الامة العراقية او المؤيد لكتل كبيرة او انها لم تعلن رسميا لغاية الان عن مواقف صريحة فيما تنتظر الرهان عليها بوصفها بيضة القبان. وفي المحصلة فان استقراء مجموع الكتل المؤيدة والرافضة يشير الى رجحان كفة المؤيدين للاتفاقية من حيث العدد الا ان زعماء بغداد يبحثون حاليا عن موافقة المكون السني المتمثل بكتلة التوافق ليمثل ذلك اجماع من قبل جميع المكونات فضلا عن اجماع كبير في عدد الاصوات.غير ان تمرير الاتفاقية داخل البرلمان لا يعني نهاية المطاف حيث يجب بعد ذلك المصادقة عليها بموافقة جميع اعضاء مجلس الرئاسة والذي يتكون من الرئيس جلال طالباني ونائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، اذ ان مجرد رفض احدهم سيعيد الاتفاقية مرة اخرى الى ساحة البرلمان.

مواطنون يطالبون بتشديد ملاحقة المتاجرين بسوق المحروقات السوداء

بغداد/ المدى

شكك مواطنون بجدوى القرار الذي اتخذته قيادة عمليات بغداد بمنع الاتجار بالمحروقات في السوق السوداء، مؤكدين ان قرارات مشابهه اتخذت في وقت سابق لكنها لم تحد من انتشار هذه الظاهرة.

وقال المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا ان القوات الامنية ستقوم بملاحقة المخالفين بهدف منع المتلاعبين بثروات الشعب من خلال بيعهم للمشتقات النفطية في الاسواق السود. واضاف انه تقرر منع بيع أو تداول المشتقات النفطية خارج محطات البيع الرسمية (محطات تعبئة الوقود) إعتباراً من بداية شهر كانون الثاني المقبل.

ولايزال عدد من الاشخاص يقومون يوميا بالتجول في المناطق السكنية بغرض شراء البطاقة الوقودية من المواطنين، ومن ثم القيام بتسلم حصصهم من محطات الوقود وبيعها بالسوق السوداء. يقول المواطن غسان رحيم من سكنة حي الجهاد: مر على العوائل العراقية في الشتاء الماضي موسم صعب، تمثل بنقص كبير في تجهيز النفط والغاز السائل، وارتفعت اسعار المادتين بشكل كبير، اذ وصل سعر لتر النفط الى ١٢٥٠ ديناراً وقنينة الغاز الى ٢٥ الف دينار ما ارهق ميزانية العوائل المالية، واضاف: السوق السوداء اسهمت في رفع الاسعار، فضلا عن عدم وجود تنسيق بين محطات الوقود والمجالس البلدية، لكننا نتمنى ان تزول الحالات تلك هذا الشتاء، وان تكون تصريحات المسؤولين جدية وليس لاغراض اعلامية.

فيما يشير لؤي ثامر وهو من سكنة حي الحمراء الى ان تصريحات مماثلة قد صدرت العام الماضي وما سبقه، وتصب في نفس الموضوع، لكن السوق السوداء هي ذاتها ولم تزل. واضاف: تتم السيطرة على نشاطات السوق السوداء الضارة بالاقتصاد العراقي والمواطنين من خلال ايجاد رقابة صارمة على محطات الوقود ومنافذ البيع المباشر، فاصحاب تلك المحطات يسعون دائما الى زيادة ارباحهم وبشتى الطرق، فازمات البانزين المتكررة اثبتت ان اصحاب محطات الوقود ذاتهم هم من يخلقونها عن طريق بث اشاعات ايقاف تجهيز محطاتهم بالوقود او اغلاق ابواب المحطات بداعي نفاد ما مخزون وغيرها من الطرق الملتوية، وهذا الامر يؤدي الى اتجاه المواطنين نحو الشارع او كما يسمى السوق السوداء لتعويض احتياجاتهم.

وتابع: ازمة المحروقات ستبقى في العراق ان لم يتم تعيين موظفين نزيهين داخل محطات الوقود، وبذلك يتم القضاء على السوق السوداء وليس عبر التصريحات.

وعقب قرار قيادة عمليات بغداد بملاحقة المخالفين والذي صدر الاول من امس، بدت شوارع العاصمة امس الثلاثاء مختلفة بصورة جزئية، اذ غادر غالبية تجار السوق السوداء او ما يسمى (البحارة) من امام محطات الوقود، وبهذا الصدد تقول ياسمين حسين وتعمل موظفة: نأمل ان تكون اجراءات القوات الامنية جدية هذه المرة، ويكفيها ان تقوم بحملة تبتدأ مع بداية الشهر المقبل، لتسهم في الحد من انتشار ظاهرة بيع المحروقات خارج المحطات الرسمية. واضافت: ما شاهدناه امس في شوارع بغداد، يدعو الى التفاؤل بأن المتاجرين سيتجهون الى مهن اخرى بعيدة عن اضرار الاقتصاد العراقي.

واشترط الاستاذ الجامعي احمد طالب، اختفاء ازمة المحروقات اثناء الشتاء القادم باستقرار تجهيز الطاقة الكهربائية، واضاف: ان بقيت الكهرباء الوطنية مستقرة على شكلها الحالي، فأن السوق السوداء ستختفي تلقائيا، وبالتالي فأن الاجراءات الامنية المتخذة بحق المتاجرين بالمحروقات ستتوجه نحو القضاء على حالات سلبية اخرى. وتابع: نتخوف من حدوث انتكاسة في تجهيز الكهرباء، وهو ما ينتظره المتصيدون بالماء العكر، وتعود ازمة المحروقات مثلما حدثت في مواسم الشتاء السابقة، ويتحكم بعض الاشخاص باسعار النفط والغاز والبانزين كيفما يريدون، وبالتالي فأن رواتبنا وما نحصل عليه من اموال بشق الانفس، تتوجه نحو الاحتراق في السوق السوداء.

بسبب الحروب.. إصابة 12 ألف عراقي بالسرطان سنوياً

بغداد/ جعفر الونان

لم تكن ليلى ذات الاثني والعشرين ربيعاً الطالبة في الجامعة المستنصرية تتصور أن يسقط شعرها بسبب العلاج بواسطة الاشعاع الذري، لكنها رضخت للأمر الواقع وتعاملت معه بتفاؤل، لكن تفاؤلها لم يستمر طويلاً، فقد ابلغ عائلتها الطبيب المشرف على العلاج ان ايام ليلى «معدودة» بسبب وصول الورم السرطاني الى رأسها.

كانت ليلى تعزف على لحن الموت مرفوقاً بالعتب على القدر تارة والقائمين على الشأن الصحي تارة اخرى، فناغم صوتها مع اصوات من اصيبوا بمرض السرطان ودعا حالهم هذا الى الابتسام، فالابتسامة خير علاج للمرض كما يقول الفيلسوف البلجيكي سباك بول.

وهؤلاء الذين ينتظرون نفس المصير، ان استمر الواقع الصحي على ماهو عليه الان ومع عجز وزارة الصحة والمنظمات الطبية، في توفير علاجات لهم، فأن اعدادهم ستزداد.

وتؤكد ارقام وزارة الصحة ان ١٢ الف مواطن يصابون بالسرطان في العراق سنويا، ومع مخاوف الوزارة من استمرار هذا التزايد ذكرت احصائية اعدتها منظمة almohgtvksdm البريطانية الانسانية أن اغلب المصابين بأمراض السرطان يعيشون حياة نفسية صعبة ويعانون حالات نفسية قد تشكل خطورة اكثر من خطورة مرض السرطان، وقسمت الدراسة الاصابات السرطانية في العالم الى: سرطان الرئة (٤،١ مليون)، سرطان المعدة (٨٦٦٠٠٠)، سرطان الكبد (٦٥٣٠٠٠)، سرطان القولون (٦٧٧٠٠٠)، سرطان الثدي (٥٤٨٠٠٠)، واعتبرت المنظمة العراق من بين الدول الاكثر انتشارا لمرض السرطان بسبب الحروب ونقص العلاج الدوائي والإشعاعي وعدم وجود مستشفيات متخصصة بشكل كاف.

ويعلل جون فايند مدير قسم الاورام الخبيثة في المنظمة الى ان السبب في انتشار المرض السرطاني في العراق وتحديداً في المناطق التي جرت عليها معارك هو انتشار اشعة سامة. ويرى فايند انه يمكن شفاء ثلث الحالات من امراض السرطان إذا ما تم الكشف عنها في مراحل مبكرة وعلاجها على النحو المناسب، مؤكدا عجز الكوادر الطبية العراقية عن معالجة المرضى.

وتشير منظمة مكافحة السرطان العالمية الى وجود كارثة صحية في العراق بسبب انتشار المرض بين فئات عمرية مختلفة وصفت دور وزارة الصحة بـ«الضعيف» وقالت ان هناك مايقارب العشرين الفا من العراقيين يصابون بامراض السرطان سنوياً.

يذكر ان فريقاً علمياً في جامعة غلاسكو البريطانية يعمل على دعم مشروع الدواء المجاني للمرضى العراقيين المصابين في السرطان وتقول رئيسة الفريق هوميند ايان «إننا وببراعة نقوم بإقناع الخلايا السرطانية بتنشيط جين telomerase الضروري لمواصلة حياتها لكنها في الواقع تنشط جينا أخر يعمل على قتلها».

من جهته نفى المفتش العام في وزارة الصحة عادل محسن الاحصائيات المخيفة التي تؤكد انتشار مرض السرطان في العراق لكنه قال لـ(المدى) « أن وزارة الصحة تكتشف سنوياً مايقارب ١٢ الف حالة مرض سرطاني وهي لاتستطيع ان توفر العلاج الكامل للمصابين بالسرطان بسبب هجرة اكثر من ثمانية الف طبيب منذ سقوط النظام الى الوقت الحاضر».

اما الدكتورة عالية عبد الكاظم المتخصصة في علاج الامراض السرطانية فقالت ان اكثر حالات امراض السرطان انتشارا هو سرطان الرئة وسرطان المعدة وسرطان الكبد والسرطان القولوني المستقيمي وسرطان المريء وسرطان البروستات والثدي والدم. وتضيف أن هذه الامراض تنشأ من خلية واحدة ويتم تحوّل الخلية الطبيعية إلى خلية ورمية في مراحل متعدّدة، وعادة ما يتم ذلك التحوّل من آفة محتملة التسرطن إلى أورام خبيثة وهذه التغيّرات ناجمة عن التفاعل بين عوامل الفرد الجينية وثلاث فئات من العوامل الخارجية ولاسباب مختلفة منها: العوامل المادية المسرطنة ، مثل الأشعة فوق البنفسجية والأشعة المؤيّنة؛ والعوامل الكيميائية المسرطنة، مثل الأسبست ومكوّنات دخان التبغ والأفلاتوكسين (أحد الملوّثات الغذائية) والأرسنيك (أحد ملوّثات مياه الشرب)؛ والعوامل البيولوجية المسرطنة، مثل أنواع العدوى الناجمة عن بعض الفيروسات أو الجراثيم أو الطفيليات.

ويوضح وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون الشركات محمد عبد الله العاني في مؤتمر مشترك مع مسؤولين في وزارة الصحة عقد ببغداد امس الاول قائلاً» أنتجنا أدوية مضادة للسرطان، وهي صناعة غير ربحية لكنها ذات جدوى اجتماعية، وعلى الرغم من الظروف الأمنية في مدينتي نينوى وسامراء استطعنا أن ننتج هذا الدواء، ونحن في طريقنا إلى تسجيل هذا الدواء في دول الجوار لكي نحول هذه الصناعة إلى صناعة ربحية».

ويقول مدير عام الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى فرج محمد عبد الله إلى «أن التخصيصات المالية كافية لصناعة الأدوية السرطانية بأنواعها المختلفة في العام المقبل ووضعنا خطة لعام ٢٠٠٩ ستشهد تغطية كاملة لإنتاج الأنواع السرطانية كافة، من الكبسول والحبوب والإبر وحتى المراهم، وسعينا لعمل دواء لسرطان الأنف». واضاف ان «هناك معوقات كثيرة من جانب استيراد المواد الأولية أو بعض المواد المراقبة دوليا من قبل مركز فينا للمواد المخدرة التي تدخل في صناعتها، ونحتاج إلى دعم وزارتي الصناعة والصحة للتخفيف من أعباء توفير المواد».

وجاءت البصرة في اولى المحافظات بنسبة انتشار الامراض السرطانية حسب احصائية منظمة الصحة الاميركية في ايلول الفائت وتلتها بغداد وذي قار وميسان وديالى، وذكرت الاحصائية ان العراق البلد العاشر نسبة الى انتشار السرطان.

ويعلق الدكتور احمد قاسم مدير احد المستشفيات الاهلية المتخصصة على الاحصائية قائلا «لاشك ان هذه الاحصائية فيها الكثير من المبالغة فبالرغم من تزايد حالات السرطان بسبب الحروب وتلوث المياه والبيئة بشكل عام لكن لايمكن تصديق هذه الاحصائية لانها لاتعتمد التنسيق مع وزارة الصحة « واضاف قائلاً «ان السرطان ازمة عالمية لاتخص العراق فحسب لكن هذا لا يعني عدم تقصير وزارة الصحة بهذا الجانب، فالادوية التي من المفترض ان تستوردها وزارة الصحة «Iressa» و«Taxotere» التي اثبتت نتائج جيدة في العالم لم تقم بها الوزارة فضلا على انها لم تدعم مشاريع واختراعات بعض الاطباء العراقيين التي استثمرتها دول الجوار».